عبد العظيم اعتبره خطوة «خاطئة» وخارج سياق التوافق الدولي لحل الأزمة.. وأكد أن التنسيق لن تشارك فيها

أوسي: مرسوم انتخابات مجلس الشعب استحقاق دستوري وطني وليس له أي مدلول آخر

جانبلات شكاي

نفى عضو مجلس الشعب ووفد الحكومة الرسمي إلى محادثات جنيف عمر أوسي أن تكون هناك أي علاقة بين الاتفاق الأميركي الروسي المتعلق بالتوصل إلى اتفاق لـ«وقف العمليات العدائية القتالية» ومرسوم انتخابات مجلس الشعب أو بين المرسوم والمحادثات بين الحكومة والمعارضة، مشدداً على أن المرسوم «استحقاق دستوري وطني وليس له أي مدلول آخر»، وجاء وفق المهل القانونية المعمول بها في الدستور الحالي، على حين اعتبر المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة حسن عبد العظيم، أن مرسوم الانتخابات خطوة «خاطئة في غير مكانها وغير زمانها» وخارج سياق التوافق الأميركي الروسي وجهود المجموعة الدولية لحل الأزمة السورية سياسياً، مؤكداً أن هيئة التنسيق لن تشارك في هذه الانتخابات.

وأصدر الرئيس بشار الأسد في وقت متأخر من مساء الإثنين مرسوماً يحدد ١٣ من نيسان المقبل موعداً لانتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي الثاني.

وأبقى المرسوم عدد أعضاء مجلس الشعب على حاله بمجموع ٢٥٠ عضواً منهم ١٢٧ للعمال والفلاحين و١٢٣ لباقي فئات الشعب، كما حافظ المرسوم على ذات حصص المحافظات السورية السابقة فلدمشق ٢٩ مقعداً، ولريفها ١٩، ولحلب ٢٠، ولريفها ٣٢، ولحمص ٢٣، ولحماة ٢٢، واللاذقية ١٧، وإدلب ١٨، وطرطوس ١٣، والرقة ٨، ودير الزور ١٤، والحسكة ١٤، ودرعا ١٠، والسويداء ٦، وأخيراً القنيطرة ٥.

وعادة ما كان حزب البعث العربي الاشتراكي في الدورات السابقة لمجلس الشعب يسيطر على نصف المقاعد زائد واحد أي ١٢٦ مقعداً على الأقل وحده، وعلى معظم المقاعد مع أحزاب الجبهة الوطنية المتآلفة معه، ويبقى للمستقلين نحو ٨٠ مقعداً.

وفي تصريح لـ«الوطن» رفض أوسي الربط بين مرسوم انتخابات مجلس الشعب والجهود الدولية لإنهاء الأزمة في سورية وخصوصاً الاتفاق الروسي الأميركي على وقف العمليات العدائية، وقال: «إن الدستور الحالي ينص على إجراء انتخابات مجلس الشعب قبل انتهاء الدور التشريعي بستين يوماً، والدور الحالي ينتهي في ٢٣ أيار القادم وعليه كان لا بد من صدور مرسوم للدور الجديد يحدد ١٣ نيسان موعداً لإجراء الانتخابات»، وتابع: «إنها عملية دستورية جاءت في مكانها وليس لها أي مدلول آخر وهو استحقاق دستوري وطني». وشدد أوسي على أن «العملية الانتخابية الدستورية ليس لها علاقة بالعملية السياسية بين وفد الحكومة والمعارضات، ولا علاقة لها بالحديث عن تطبيق الخطة الأميركية الروسية التي تتحدث عن مهلة ستة أشهر لتشكيل حكومة وطنية موسعة والثمانية عشر شهراً لإجراء انتخابات برلمانية وفق دستور جديد».

وتابع: «إذا جرت العملية السياسية كما خطط لها حسب القرار ٢٢٥٤ ونتائج بيان فيينا ٢ فإن الدور التشريعي الثاني الذي سندخله في ١٤ نيسان سيكون مجلساً مؤقتاً مدته سنتان تقريباً، ولا علاقة له بالاتفاق أو عدم الاتفاق مع المعارضة في الحوار السوري السوري لإيجاد حل سياسي للأزمة، ولا علاقة له أيضاً بالدعوة إلى وقف العمليات العدائية التي أعلنت عنها موسكو وواشنطن».

وأن تضمن المرسوم الجديد أي تعديل فيما يتعلق ونسب توزيع عدد مقاعد مجلس الشعب على المحافظات ونسب توزيع هذه المقاعد بين العمال والفلاحين وباقي فئات الشعب، قال أوسي: «إن التعديل الوحيد الذي قمنا بالتصديق عليه أمس في مجلس الشعب هو ما يتعلق والمراكز الانتخابية فقط، أي أنه في المحافظات التي هي خارج السيطرة، يمكن للناخبين فيها الإدلاء بأصواتهم في المحافظات الأخرى، وظلت حصة كل محافظة ونسبة التوزيع ثابتة من دون تغيير».

ولم يستبعد أوسي تأثير الأوضاع الأمنية الحالية في عملية الاقتراع، لكنه أكد أن «الإمكانية متوافرة طبعاً لإجراء الانتخابات رغم الظروف الاستثنائية نتيجة الأزمة، ولكن هذا استحقاق لا بد منه ويجب أن يتم بشكل سلس وفي أجواء ديمقراطية».

وعن توقعاته تجاه مشاركة معارضة الداخل وأحزاب مرخصة من خارج الجبهة الوطنية التقدمية، بيّن أوسي أن «باب الترشيح مفتوح أمام جميع الأحزاب والشخصيات المستقلة، لكن فترة الترشيح تمتد فقط لأسبوع واحد من اليوم التالي لنشر المرسوم في الجريدة الرسمية أي ابتداء من (اليوم) الأربعاء إلى الأربعاء القادم». وإن كان سيرشح نفسه مرة ثانية عن الأكراد السوريين قال: «أمامي أسبوع وسنقوم بدراسة الموضوع وسنحدد خياراتنا، ولكن بالتأكيد يجب أن يكون للمكون الكردي ممثلوه وخاصة من المبادرة الوطنية للأكراد السوريين».

وبخلاف الموقف السابق، وفي تصريح لـ«الوطن» قال المنسق العام لهيئة التنسيق المعارضة رداً على سؤال عن رؤية الهيئة للمرسوم الذي حدّد ١٣ نيسان المقبل موعداً لانتخاب أعضاء مجلس الشعب، قال: «(هي) خطوة خاطئة بغير مكانها وغير زمانها»، لافتاً إلى أن المرسوم صدر في ظل وجود عملية تفاوضية وجنيف ٣ وتوافق دولي أميركي روسي ومجموعة دعم دولية لسورية وأن الكل يعمل للحل السياسي للأزمة السورية.

وأضاف: «من ثم هذه الخطوة خارج سياق التوافق الأميركي الروسي وجهود المجموعة الدولية التي تضم أطرافاً عديدة إقليمية ودولية. وحتى خارج سياق الموقف بين المعارضة والسلطة وكأنها نوع من التجاهل للجهود الدولية وجنيف ٣ وبيانات فيينا وميونيخ ولكل الإجراءات التي حصلت وتحصل حتى الآن والتوافق الإقليمي والدولي العربي».

وأكد عبد العظيم أن هيئة التنسيق من «المستحيل إطلاقاً» أن تشارك في الانتخابات، «لأنها عندما صارت الانتخابات الرئاسية السابقة وانتخابات مجلس الشعب السابقة لم يكن هناك أي جهود دولية لحل سياسي أو أي مؤتمر أو أي خطوات (لم تشارك).. الآن الخطوات جارية على قدم وساق ومتواصلة و(هناك) مناخ دولي يساعد بشكل كبير على حل سياسي للأزمة وإنقاذ الشعب السوري من نزيف الدماء والنزوح والهجرة (فكيف تشارك)». وتابع: «هذا كأنه قفز فوق كل هذه الجهود ورفض لها وللحل السياسي».

وعن إمكانية إجراء هذه الانتخابات في ظل الظروف الراهنة قال عبد العظيم: «أساساً الانتخابات في ٢٠١٢ لم تجر في ظل ظروف حقيقية مواتية والآن حجم النزوح الداخلي والهجرة بالملايين»، متسائلاً: أين الشعب السوري الآن؟ معتبراً أنه «ليس هناك إرادة سياسية لدى النظام السياسي لحل سياسي للأزمة».

ورأى عبد العظيم أن إصدار المرسوم وتحديد موعد الانتخابات «محرج لحلفاء النظام» سواء كانوا إقليميين أو دوليين و«غير موافقين عليها».

وقال: «لو استشار (النظام) الروس لقالوا له: لا.. وكذلك الإيرانيون.. أي دولة عربية تقول له: لا إن كانت متعاطفة معه أو معارضة له. هذا خطوة غريبة فعلاً.. سباحة بعكس التيار».

دعت كافة القوى السياسية للمشاركة... «العمل الوطني»: سنشارك في الانتخابات التشريعية

الوطن

أكدت «هيئة العمل الوطني الديمقراطي» المعارضة أنها ستشارك في انتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي الثاني، التي تم تحديد موعدها في الـ١٣ من نيسان المقبل، ودعت كافة القوى السياسية للمشاركة فيها.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال أمين عام الهيئة محمود مرعي «الانتخابات التشريعيه استحقاق دستوري ويجب أن تتم بوقتها وعلى كافة القوى السياسية المشاركة بها وأن تكون جاهزة لها وعلى كل فعاليات المجتمع السوري المشاركة فيها أيضاً».

وأضاف: «نحن بهيئة العمل الوطني الديمقراطي سوف نشارك بأي استحقاق تشريعي أو محلي لأن المشاركة واجب وطني ونعتبر أن سورية بحاجة لكل القوى السياسية ولكل أبنائها وخاصة في هذه الظروف».

ورأى مرعي أن هذا الاستحقاق «يجب أن يتم رغم الظروف الصعبة التي تعيشها سورية، والشعب السوري قدم التضحيات وهو قادر على ممارسة حقه الانتخابي ترشيحاً وانتخاباً رغم كل الصعوبات».

«القضائية العليا للانتخابات» تحدد اللجان الفرعية ولجان الترشيح

وكالات

في إطار التحضير لانتخابات مجلس الشعب، أعلنت اللجنة القضائية العليا للانتخابات أنها عقدت اجتماعاً عقب صدور المرسوم رقم ٦٣ للعام ٢٠١٦ المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي الثاني حددت بموجبه أسماء اللجان الفرعية بالمحافظات ولجان الترشيح.

وأكد رئيس اللجنة القاضي هشام الشعار في تصريح صحفي أمس، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء، أن «اللجنة تقف على مسافة واحدة من كل المرشحين»، وستتخذ كل الإجراءات التي تتيح للناخبين القيام بواجبهم الدستوري «بكل سهولة ويسر وأمان»، والتأكد من إنجاز هذا الاستحقاق الدستوري.

وحدد المرسوم رقم ٦٣ للعام ٢٠١٦ الذي صدر أمس يوم الأربعاء الموافق لـ١٣ / ٤ / ٢٠١٦. موعداً لانتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي الثاني.

وشكلت اللجنة القضائية العليا للانتخابات في ٢٤ نيسان عام ٢٠١٤ بالمرسوم رقم ١٣٣ للعام ٢٠١٤.

تحديد اللجان الفرعية ولجان الترشيح خلال مؤتمر صحفي (سانا)

قوات تركية تتوغل عشرات الأمتار في أراضٍ سورية..!

وكالات

في انتهاك للقوانين الدولية، واصل جيش النظام التركي اعتداءاته على السيادة السورية، بتوغله عشرات الأمتار في الأراضي السورية ومباشرته بحفر خندق في قرية «قرميتلق» بمنطقة شيه تحضيراً لبناء جدار، على حين ادعى رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو أن «وحدات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية وحزب العمال الكردستاني تعاونا في تنفيذ التفجير الإرهابي الأخير في أنقرة وبدعم من «الحكومة السورية».

وقالت مصادر من مدينة عفرين، بحسب موقع «الحل السوري» الإلكتروني المعارض: إن الجيش التركي تجاوز الحدود بعشرات الأمتار، وبدأ بحفر خندق في قرية قرميتلق، بعد قطع مئات أشجار الزيتون، تحضيراً لبناء جدار في تلك المناطق. وأفاد أحد الأشخاص من «هيئة السلم الأهلي في عفرين» ويدعى فهمي عبدو، بأن «الجيش التركي، وبعد جرفه لـ٧٠٠ شجرة في القرية، باشر قبل يومين (الأحد) بحفر خندق على الحدود، بعد استيلائه على نحو ١٠ هكتارات من أراضي الأهالي، الذين خرجوا في احتجاجات، الأحد، ضد الجيش التركي».

وأضاف عبدو أن القذائف «لا تزال تسقط بشكل متقطع على عفرين وريفها»، مشيراً إلى أن «القصف المدفعي التركي ليس عشوائياً، حيث سقطت قذائف على قرية حمامة، ما أدى إلى سقوط جرحى، وتدمير مخفر القرية القديم بشكل كامل»، حسبما نقل «الموقع» عنه، مشيراً إلى أن «أربعة مدنيين سقطوا حتى الآن جراء تلك القذائف، إضافة إلى عدد غير محدد من الجرحى حتى الآن».

من جانبه اعتبر رئيس الوزراء، في لقاء بثته قناة «الجزيرة» الإنكليزية، بحسب وكالة «الأناضول» للأنباء: أن الحكومة السورية تدعم «وحدات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية.

وفي رده على سؤال حول اتهام أنقرة لدمشق بدعم «وحدات الحماية» التي تعتبرها تركيا منظمة إرهابية، قال داود أوغلو: «هو ليس اتهامنا فحسب، بل إن سفير سورية الدائم في الأمم المتحدة، اعترف بعلاقتهم، وعلى مرأى الجميع». وأشار داود أوغلو إلى أن الـ«وحدات الحماية»، أُنشئت من قبل الحكومة السورية، وتتلقى دعماً منها ومن روسيا، مدعياً أن التفجير الإرهابي الذي استهدف عربات لنقل جنود الأربعاء الماضي في أنقرة، وأسفر عن مقتل ٢٨ شخصاً، وإصابة ٦١ آخرين بجروح، نُفذ بدعم من الحكومة السورية».

وادعى داود أوغلو، أن القوات التركية ردت بقصف مواقع «ي بك» لثلاثة أيام متواصلة، لأنه تم انتهاك قواعد الاشتباك، في مدينة اعزاز شمالي حلب.

وأضاف: «إن تعرضت الحدود التركية للتهديد فإننا سنواصل فعل كل شيء، وإن حصلت تدخلات من أجل إرسال مزيد من اللاجئين، فحتما لنا الحق بفعل ما نشاء»،

معتبراً أن «قواعد الاشتباك التي تتبعها بلاده على الحدود السورية، لا تستثني روسيا».

وفي السياق، وفي كلمة له أمام البرلمان التركي، أمس، قال داود أوغلو: إن «وحدات حماية الشعب» تتلقى أوامرها من حزب العمال الكردستاني الذي يقاتل من أجل حصول الأكراد على حكم ذاتي في جنوب شرق تركيا».

وأضاف بحسب وكالة «رويترز» للأنباء: إن «إلقاء اللوم على حزب العمال في تفجير أنقرة الإرهابي، محاولة لتبرئة وحدات الحماية»، معتبراً أن هاتين الجماعتين تعاونتا في تنفيذ التفجير.

بدوره اعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: أن بلاده لن تقف صامتة أمام ما وصفها بـ«المذابح» في سورية، لأن الأخيرة «شريكة مع تركيا في التاريخ والمستقبل» على حد قوله.

وخلال كلمته في افتتاح المؤتمر الدولي السادس حول الصومال، أمس، دعا أردوغان العالم إلى «اتخاذ موقف حازم ضد الإرهاب وداعميه»!!، «وعدم الاكتفاء بالكلام والتصريحات وعدم تصنيف الإرهاب إلى إرهاب جيد وآخر سيئ»، بحسب «الأناضول».

السعودية تطلب من رعاياها مغادرة لبنان والإمارات منعتهم من السفر إليه وخفّضت مستوى بعثتها الدبلوماسية

استمراراً منها في تصعيد الموقف مع لبنان ومعاقبته لعدم تابعيته لها، طلبت السعودية أمس من مواطنيها مغادرة لبنان وعدم السفر إليه، بعد أيام من وقفها مساعدات عسكرية له، في خطوة تلاها إعلان الإمارات منع مواطنيها من السفر إلى هذا البلد وتخفيض بعثتها الدبلوماسية فيه.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية عن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية أمس: إن الأخيرة «تطلب من جميع المواطنين عدم السفر إلى لبنان حرصاً على سلامتهم، كما تطلب من المواطنين المقيمين أو الزائرين للبنان المغادرة وعدم البقاء هناك إلا للضرورة القصوى مع توخي الحيطة والحذر والاتصال بسفارة المملكة في بيروت لتقديم التسهيلات والرعاية اللازمة».

وبعيد صدور الإعلان، اتخذت الإمارات العربية المتحدة إجراء شبيهاً.

فقد نقلت وكالة أنباء الإمارات الرسمية عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي: «إنها رفعت حالة التحذير من السفر إلى لبنان إلى منع السفر إليه»، بدءاً من أمس الثلاثاء».

وقررت الوزارة «تخفيض أفراد بعثتها الدبلوماسية في بيروت إلى حدها الأدنى»، مشيرة إلى أنها تقوم «بالتنسيق مع الجهات المعنية لوضع هذا القرار موضع التنفيذ الفوري».

وأتت الخطوة السعودية بعد عقد مجلس الوزراء اللبناني أمس الأول جلسة استثنائية لبحث تداعيات الموقف السعودي بوقف المساعدات، في إشارة على ما يبدو إلى عدم رضا الرياض عن الموقف اللبناني الأخير، ورغبة السعودية في تصعيد الموقف لما تعتبره «المواقف اللبنانية المناهضة» للمملكة في أزمتها مع إيران، متهمة حزب الله بـ«مصادرة إرادة الدولة».

وإثر جلسة مجلس الوزراء اللبناني أمس الأول، تلا رئيس الوزراء تمام سلام بياناً أقرته الحكومة بالإجماع، وأكد فيه «وقوفنا الدائم إلى جانب إخواننا العرب، وتمسكنا بالإجماع العربي في القضايا المشتركة الذي حرص عليه لبنان دائماً».

وشدد على أن لبنان «لن ينسى للمملكة» دعمها له خلال العقود الماضية، وأن مجلس الوزراء «يعتبر أنه من الضروري تصويب العلاقة بين لبنان وأشقائه وإزالة أي شوائب قد تكون ظهرت في الآونة الأخيرة». وتمنى المجلس بحسب البيان، على سلام «إجراء الاتصالات اللازمة مع قادة السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي تمهيداً للقيام بجولة خليجية على رأس وفد وزاري لبناني لهذه الغاية».

وأعلنت السعودية الجمعة عبر وكالة الأنباء الرسمية أنها «قامت بمراجعة شاملة لعلاقاتها مع الجمهورية اللبنانية»، رغبة منها في معاقبة لبنان لعدم اتخاذه موقفاً مؤيداً للسعودية في أزمتها الأخيرة مع إيران، وخصوصاً بعد رفض وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل السير في موكب باقي الدول في الاجتماع الذي أدانت جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي من خلاله في كانون الثاني الماضي الهجمات على مقار بعثات دبلوماسية سعودية في إيران من محتجين على إعدام رجل الدين السعودي نمر النمر. وقطعت الرياض علاقاتها بطهران رداً على هذه الهجمات. وامتنع لبنان عن التصويت على بيان الإدانة. وأكد باسيل، أن الموقف الذي اتخذه جاء «بالتنسيق» مع سلام وعرض في مجلس الوزراء.

في سياق متصل أعلنت طهران عن استعدادها لتقديم مساعدة مالية للقطاع العسكري اللبناني بعد أن امتنعت السعودية عن تنفيذ التزاماتها بهذا الصدد.

وقال ممثل وزارة الخارجية الإيرانية حسين جابر أنصاري أمس: إن طهران «جاهزة للنظر في مسألة تقديم المساعدة الضرورية للبنان، إذا حصلت إيران منه على طلب رسمي».

(أ ف ب – روسيا اليوم – وكالات)

بنك بيبلوس سورية ش.م.
مصرفك مدى الحياة

دعوة للترشح لعضوية مجلس إدارة

بنك بيبلوس سورية شركة مساهمة مغفلة عامة

إستنادا إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وإلى قرارات مجلس النقد والتسليف والى قرار مصرف سورية المركزي رقم ١/٠/١١٨٦ الصادر بتاريخ ٢٠١١/٦/١ وإلى دليل الحوكمة والنظام الأساسي لشركة بنك بيبلوس سورية ش.م.م.ع.

يعلن بنك بيبلوس سورية ش.م.م.ع. عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارته، ويدعو السادة المساهمين أو غير المساهمين اللذين لديهم خبرات مميزة في العمل المصرفي والراغبين في ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة أن يتقدموا بطلباتهم لإدارة البنك وفق نموذج طلب الترشح المعد من المصرف والمعتمد من قبل مصرف سورية المركزي بموجب كتابه رقم ١٦١/٢٥٠٦ تاريخ ٢٠١٥/٨/٥ وذلك من تاريخ ٢٥/شباط/٢٠١٦ ولمدة خمسة عشر يوما تنتهي بإنتهاء دوام المصرف في يوم الخميس ١٠/ آذار/٢٠١٦ وذلك في مقر الإدارة العامة لبنك بيبلوس سورية الكائن في الشعلان – شارع أمين لطفي الحافظ – الطابق الثاني.

تدرس طلبات الترشح من قبل لجنة الترشيحات والتعيينات والإعلام لدى المصرف سندا للقرار ١/٠/١١٨٦ للتأكد من توافقها مع القوانين والأنظمة النافذة ودليل الحوكمة والمعايير المعتمدة لعضوية مجلس الإدارة حيث ترفع نتائجها أصولا إلى مصرف سورية المركزي لدراستها وإعلام المصرف بالمرشحين اللذين تتوافر فيهم شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة، حيث يجري عرض أسماء المرشحين المقبولين على الهيئة العامة للمصرف ليتم إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفق الأصول والقانون.

المستندات المطلوب إرفاقها مع نموذج طلب الترشح:

١ بيان مفصل باللغة العربية يتضمن السيرة الذاتية للمرشح موضحا فيه مؤهلاته وخبراته العلمية والعملية ولا سيما في المجال المصرفي أو التجاري أو المالي مؤرخة وموقعة من المرشح، إضافة لصورة عن المؤهلات العلمية .

٢ بيان بعدد الأسهم المملوكة بتاريخ تقديم الطلب في حال كان مساهما وبيان بعدد الشركات التي يساهم بها أو التي يتولى إدارتها أو كان أو لا يزال عضوا في مجلس إدارتها.

٣ خلاصة سجل عدلي من بلد الإقامة الأصلي مصدق أصولا لم يمض على إستخراجه ثلاثة أشهر.

٤ وثيقة غير عامل لم يمض على إستخراجها ثلاثة أشهر للسوريين، أو تصريح من صاحب العلاقة بكونه من غير العاملين في الدولة إذا كان أجنبيا.

٥ يرفق مع نموذج طلب الترشيح صورة واضحة من الهوية الشخصية للسوريين أو جواز السفر إذا كان أجنبيا، وأرقام الهواتف التي يمكن الإتصال من خلالها بالمرشح.

٦ تصريح مؤرخ وموقع ومختوم من الشخص الإعتباري المرشح يبين فيه إسم الأشخاص الطبيعيين الذين يسميهم في مجلس إدارة المصرف وعددهم.

٧ صورة مصدقة بتاريخ حديث عن السجل التجاري للمرشح إذا كان شخصا إعتباريا أو للشخص الطبيعي إذا كان تاجرا .

ملاحظة: يرجى الحصول على نموذج طلب الترشح من مقر الإدارة العامة المذكور سابقا كما يمكن إرساله بالفاكس أو البريد الإليكتروني.

للإستفسار: يرجى التواصل مع الدائرة القانونية على الرقم ٠١١٩٢٩٢ / تحويلة ٢٠٨